الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي–
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الإقتصادية

السنة الجامعية : 2023/2022
السنة الثانية LMD

الإجابة النموذجية لامتحان مقياس الفساد وأخلاقيات العمل

السؤال الأول: المقارنة (03ن)

1. **الفساد (0.75ن):** إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية.
2. **الرشوة والمدفوعات الميسرة (1.5ن):** هي الأموال الموجه للموظف العام للحصول على الخدمات الروتينية أو تسريعها دون تغيير في خصائصها.
3. **الفساد الكبير (1ن):**

السؤال الثاني (03ن):

1.الإختلاس والسرقة (1.5ن):

	الإختلاس	السرقة
صفة الجاني	موظف عام	موظف أو غير موظف (شخص عادي)
محل الجريمة	مال عام للدولة	مال الغير (لم تحدد التشريعات مال الغير فتركته مفتوحا قد يكون مال للغير أو للدولة)
علاقة الجاني بمحل الجريمة	المال يكون في يد الجاني يتسلمه بحكم وظيفته (مال أوكل إليه أمر إدارته أو جبايته أو صيانته)	المال لا يكون في يد الجاني أصلا وإنما يأخذه من الغير من دون علمه أو من دون رضاه

2. مؤشر مدركات الفساد ومؤشر دافعي الرشوة(1.5ن) :

المؤشر	سنة الإصدار	عدد الإصدارات	نوعية المؤشر	ماذا يقيس؟
مؤشر مدركات الفساد	1995	19	كمي	آراء الخبراء والمحللين حول العالم
مؤشر دافعي الرشوة	1999	05	كمي	وجهات نظر القطاع الخاص

السؤال الثالث: (3 ن)

1. رفع مستوى الدخل للحد من ظاهرة الفساد (2ن)

لا يعد ارتفاع المستوى المعيشي لوحده لا يكفي للقضاء على الفساد لأنه ليس كل حالات الفساد مبررة بالاحتياج كما موضح في الشكل.

الشكل (01):العلاقة بين الفساد ومستوى الدخل في القطاع الحكومي

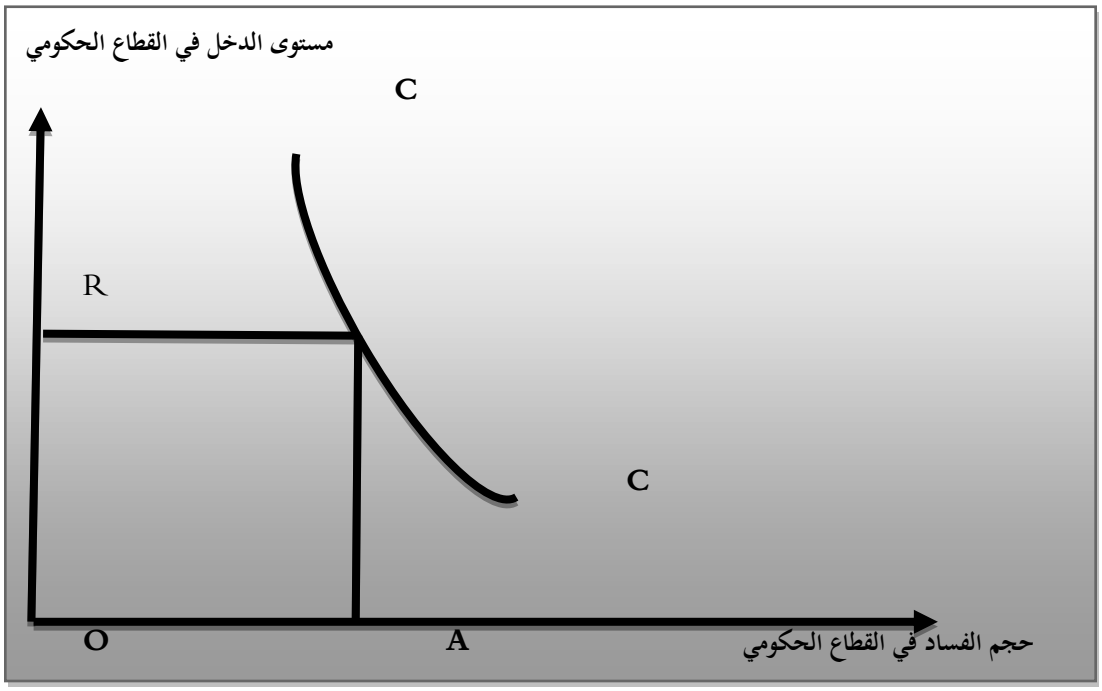

2.استراتيجية مكافحة الفساد وفقا لمنظور غاري بيكر (2ن)

يعد الفساد بالنسبة لروبرت كليتجارد عبارة عن حسابات عقلية يتم على أساسها المقارنة بين التكاليف النجمة عن الممارسات الفاسدة وما بين العوائد المحتملة وإنطلاقا من هذا الطرح يتم معالجة الظاهرة بالتقليل من العوائد وزيادة التكاليف كما هو موضح في الشكل رقم (02).

الشكل رقم (02): أسس النهج الإستراتيجي للحد من الفساد المالي

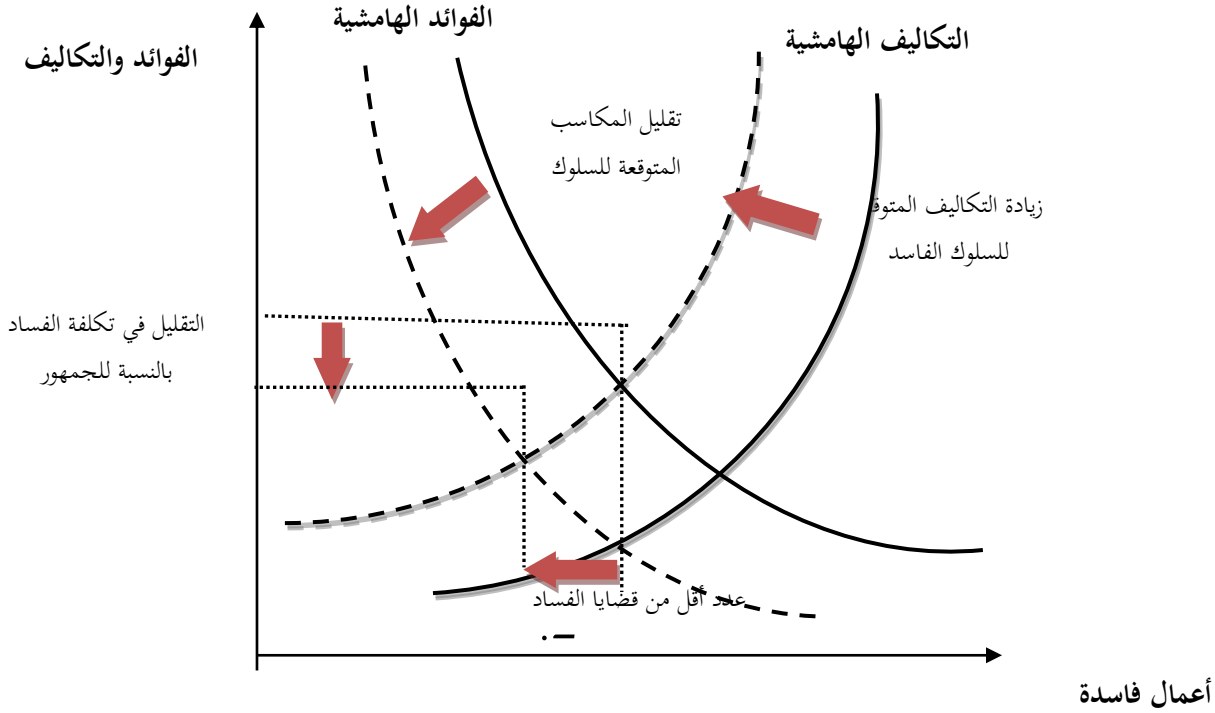

السؤال الرابع: (3ن)

وتتولى الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بالمهام التالية:

- إقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية.
- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد، لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة، واقتراح تدابير خاصة منها ذات الطابع التشريعي والتنظيمي للوقاية من الفساد، وكذا التعاون مع القطاعات المعنية العمومية والخاصة في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة.
- إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد.

- جمع ومركزة وإستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها، لاسيما البحث في التشريع والتنظيم والإجراءات والممارسات الإدارية، عن عوامل الفساد لأجل تقديم توصيات لإزالتها.
- التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، والنظر في مدى فعاليتها.
- تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية ودراسة وإستغلال المعلومات الواردة فيها والسهر على حفظها، وذلك مع مراعاة أحكام المادة 06 أعلاه في فقرتيها 1 و3.

السؤال الخامس (07):

- نوع الفساد الوارد في القصة أعلاه: **الرشوة (0.5ن)**
- **تعريف الرشوة (1ن)**: مبلغ ثابت أو نسبة معينة من قيمة صفقة ما أو شكل من أشكال المنافع (نقدية أو غير نقدية) يقدم إلى أحد موظفي الحكومة الذي يتمتع بسلطات معينة تمكنه من منح مزايا لا يقرها القانون للفرد أو الجهة التي تقدم الرشوة.
- **الفرق بين الرشوة والهدية (1.5ن)**

معايير التفرقة	الهدية	الرشوة
القصد	إستجلاب المودة ونزع ما في النفوس من ضغينة وغرس التعاون بين الأفراد والجماعات لإصلاح المال وتوكيد الروابط.	التوصل إلى إبطال الحق أو إحقاق باطل، أو ليبتاع من ذي جاه (سلطة) عونا لا يجوز.
الإشتراط	الهدية هي العطية المطلقة (لا شرط فيها)، يترتب على ذلك أن الهدية ما تأخرت فيها الحاجة.	مشروطة بعوض غير قانوني أو غير شرعي
العلنية	ظاهرة ومعلنة ومبينة على الجود والكرم والسماحة وطيب النفس.	مخفية ومبينة للمشاقة والمنة.
الملكية	المهدى له بقبضه للهدية يصبح مالكا لها.	المرتشي بقبضه للرشوة لا يصبح مالكا لها.
الحجم	رمزية	كبيرة بما فيه الكفاية لترك هامش من التأثير على متلقيها.

- لا يجوز تقديم هدية للموظف العام باعتبار أنه لا يجوز أن يأخذ أجرة من المصلحة التابع لها (1ن).
- العقوبات التي يفرضها القانون الجزائري على هذه الممارسات (2ن):

وفقا للمادة (25) من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته: **الحبس**: من سنتين (02) إلى عشر (10) سنوات، **الغرامة**: من 200000 دج إلى 1000000 دج

- كل من وعد موظفا عموميا أو أي شخص بأية مزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها بشكل مباشر أو غير مباشر.
- كل موظف عمومي أو أي شخص قام بطلب أي مزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها بشكل مباشر أو غير مباشر
- الأسباب الاقتصادية المؤدية لمثل هذه الممارسات:
  - ضعف الدخل للموظف العمومي.
  - ظهور أنماط جديدية للاستهلاك لم تكن موجودة سابقا.
  - تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

مسؤول المقياس: سامية معتوق